

بمناسبة تصنيف الكويت ضمن قائمة 10 دول الأكثر تحسناً في المؤشر الحجرف يلتقي وفد البنك الدولي



الحجرف يستقبل الوفد

التقى وزير المالية نايف فلاح الحجرف في مكتبه أمس بالوفد التنفيذي وعميد مجلس المديرين التنفيذيين لدى البنك الدولي د. ميرزا حسن ومدير اقتصاديات التنمية ومؤسس مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الكويت د. مشعل جابر الأحمد

على هامش افتتاح ملتقى شركات النقل البحري الخليجي السابع شهاب: الانتعاش الاقتصادي العالمي ينعش أنشطة شركات الشحن



جانب من فعاليات الملتقى

أكد الرئيس التنفيذي لشركة ناقلات النفط الكويتية بالوكالة علي شهاب أن للاوضاع الاقتصادية العالمية تأثيراً كبيراً في أنشطة وريحية شركات الشحن البحري بمختلف أنشطتها سواء النقل النفطي أو التجاري. وقال شهاب على هامش افتتاح ملتقى شركات النقل البحري الخليجي السابع إن الانتعاش الاقتصادي العالمي يزيد من حركة التبادل التجاري وينعش أنشطة شركات الشحن. وأوضح أن هذا الملتقى الذي تنظمه شركة ناقلات النفط على مدى يوم واحد بمشاركة شركات شحن خليجية له أهمية كبيرة في التعرف على التحديات والقرص التي تواجه الشركات للسنوات المقبلة. وأضاف بان شركات النقل البحري انتعشت كثيرا في بدايات عام 2000 بسبب الانتعاش الاقتصادي العالمي لكن بعد الأزمة المالية العالمية تراجع حركتها التجارية بشكل ملحوظ. وذكر ان 90 في المئة من الحركة التجارية العالمية تتم عبر النقل البحري مبيحا ان تباطؤ الاقتصاد العالمي ينعكس على حركة الملاحة البحرية مما ينتج عنه تحديات لشركات النقل

ترتبط بتنفيذ حكم أرض ميناء عبد الله «كي جي إل» بتقديم بشكوى ضد تزوير محررات رسمية مجدداً

وقد أقام محامو "كي جي إل" أن الشركة تطالب النيابة العامة فتح تحقيق عادل وشفاف مع التورطين في تلك الوقائع بغض النظر عن مراكزهم تحقيقاً للعدالة وسيادة القانون.

في محاضر التنفيذ منها تسجيل كاميرات المراقبة الأمنية للموقع ونبرهن تلك الأدلة على عدم صحة إفادة إدارة التنفيذ التي أدت إلى حرق الشكوى دون تحقيق.

تقدمت شركة "كي جي إل" بشكوى إلى النيابة العامة لتتعلق بتزوير في محررات رسمية وقد تضمنت الشكوى الإشارة إلى أدلة تحصيل عليها "كي جي إل" تثبت التلاعب

الكويت في مؤشر فونسي راسل للأسواق الناشئة (FTSE) في سبتمبر 2017، وفي مؤشر اس اند بي داو جونز (SP Dow Jones) ضمن تصنيف الاسواق الناشئة في ديسمبر 2018، هذا وقد أعلن مؤشر (MSCI) عن الموافقة للشروط لتصنيف الكويت ضمن تصنيف الاسواق الناشئة في يونيو 2019. وتنعكس هذه الإنجازات الأخيرة تطور الكويت لتصبح مركزاً عالمياً آمناً في المنطقة، مع المزيد من التحسينات المرتقبة أيضاً في المستقبل القريب. على جانب آخر أسهلت بورصة الكويت تعاملاتها الأسبوعية أمس الأحد على ارتفاع المؤشر العام 7ر4 نقطة ليبلغ مستوى 5775 نقطة بنسبة 0ر13 في المئة. وبلغت كميات تداولات المؤشر 156ر7 مليون سهم تمت من خلال 6332 صفقة بقيمة 24ر3 مليون دينار كويتي (نحو 82ر62 مليون دولار أمريكي). وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 9ر9 نقطة ليصل إلى مستوى 4769ر5 نقطة بنسبة 0ر19 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 132ر3 مليون سهم تمت عبر 4510 صفقات بقيمة 12ر2 مليون دينار (نحو 41ر48 مليون دولار). وارتفع مؤشر السوق الأول 6ر8 نقطة ليصل إلى مستوى 6291ر1



محمد الحمضي

الأسواق المالية ورؤساء الأسواق يسود المجلس مذكرة الأمانة العامة بشأن توحيد وقت الافتتاح في اسواق الأوراق المالية بدول المجلس: وتفعيل الاعتراف البيئي (Passporting) بين البورصات الخليجية والبحث عن الطريقة الأمثل للتطبيق؛ ودراسة آليات للمقاصة المركزية للأسواق المالية لدول المجلس؛ والإدراج المزدوج بين الاسواق المالية لدول المجلس؛ كما تم تحديد موعد الدورة القادمة ووضع ما يستجد من أعمال على طاولة النقاش. ارتلى سوق المال الكويتي في المنطقة ونال عوامل جاذبة ساهمت بتدفق السيولة له. كما تم إدراج

التفاهم بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس والمواضيع المتعلقة بتكامل الاسواق فيها. وتعليقا على ذلك، قال محمد مشاري الحمضي، رئيس مجلس ادارة شركة بورصة الكويت: «هدف الاجتماع الثاني المشترك بين لجنة رؤساء هيئات الاسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس ورؤساء الاسواق (البورصات)، والمنبثقة عن الأمانة العامة للمجلس، حيث يسلمة عمان، كما عقد الاجتماع التاسع عشر للجنة رؤساء هيئات الاسواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي. وضم وفد بورصة الكويت المشارك في الاجتماع كل من رئيس مجلس ادارة شركة بورصة الكويت حمد مشاري الحمضي، والرئيس التنفيذي بالتكليف لشركة بورصة الكويت محمد سعود العصيمي. وأنت هذه اللقاءات ضمن إطار جهود التعاون المشترك بين هيئات الاسواق المالية والبورصات الخليجية، بما يسهم في تحقيق تكامل الاسواق الخليجية وتبادل الخبرات وتعزيز العمل المشترك بينها، وبصحب في مصلحة الاقتصادات الوطنية لدول المجلس. وتناول الاجتماع أبرز القضايا الراهنة والمستجدات التي تشهدها الاسواق الخليجية، كما بحثت الوفود المشاركة أبرز القرارات التي تمت مناقشتها في الاجتماع السابق في دورته الثامنة عشرة الذي عقد أيضا في سلطنة عمان، واستعرض ما تم إنجازه خلال الفترة السابقة، إلى جانب التطورات المتعلقة بمذكرة

بنك وربة يشارك في المؤتمر السنوي لصندوق النقد الدولي



شاهين الغانم

العالمية التي تدعم نجاح رؤية البنك من جهة فهم القطاع بشكل اعمق والبقاء على اطلاع بكافة مستجداته وتبني التوجهات العالمية فيه من ضمنها التحول الرقمي على صعيد الخدمات والمنتجات المصرفية. "لف شغل الحديث حول أهمية التحول الرقمي في القطاع المالي حيزاً كبيراً في المؤتمر لهذا العام حيث يساهم استخدام التكنولوجيا الحديثة في دعم عجلة الاقتصاد بالنظر إلى ما توفره من سلاسة وسهولة في الاستخدام والسرعة في إنجاز المهام تاهك عن إمكانية القيام بها في أي وقت ومكان وهو ما جعل الاقبال عليها يتزايد على صواب رؤية بنك وربة في اعتماد استراتيجيته التي انطلقت في عام 2017 بالتوجه نحو تطوير بنيتها الرقمية سواء من جهة الخدمات والمنتجات المصرفية، التطبيقات الإلكترونية على الأجهزة الذكية يتقاني الاندرويد و iOS وايضا عبر الموقع الإلكتروني، نحن نرى أن التجاوب مع تطورات العملاء والعمل على تقديم باقة شاملة من الخدمات المصرفية الإسلامية العصرية له سامح بشكل كبير في كسر النمطية المتعلقة بالخدمات المصرفية الإلكترونية ووضع

الغانم: محفل دولي يمنح رؤية معمقة حول القطاع المالي العالمي وإرساء الحلول للتحديات التي تواجهه

على هامش مشاركته في المؤتمر السنوي لصندوق النقد الدولي (IMF) الذي عقد في الفترة الواقعة ما بين 14-22 أكتوبر الجاري في واشنطن العاصمة، أعرب شاهين حمد الغانم - الرئيس التنفيذي لبنك وربة- عن أهمية التواجد في هذه المحافل الدولية نظرا لما تقدمه للمشاركين من رؤية معمقة حول وضع القطاع المالي على مستوى العالم وكيفية التغلب على الصعاب التي تواجهه ومواجهة أحدث انتظورات الحائصة فيه. وحول المواضيع التي تم طرحها في المؤتمر هذا العام،

في دعوى المطالبة بسداد المبلغ المستحق على الشركة بموجب القانون رقم (46) لسنة 2006 محكمة التمييز تحكم لصالح «المالية» ضد «زين»

أعلنت وزارة المالية عن صدور حكم قضائي من محكمة التمييز بإلزام شركة الاتصالات المتنقلة "زين" بسداد مبلغ 11.565.557 د.د. تمثل المبلغ المستحق على الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 بموجب خصومها للقانون رقم 46 لسنة 2006 بشأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمفصلة في ميزانية الدولة. هذا وقد كانت وزارة المالية قد قامت برفع دعوى قضائية ضد شركة الاتصالات المتنقلة "زين" بتاريخ 16 مايو 2017 للمطالبة بالمبلغ المستحق على الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 لعدم التزامها بسداد المبلغ المستحق عليها في الواعيد المحددة بالقانون، الأمر الذي حداً بالوزارة لرفع

الدعوى، حيث صدر حكم أول درجة بتاريخ 15 مارس 2018 في الدعوى رقم 3048 لسنة 2017 ت.د.ح. 5/ بإلزام الشركة بأن تؤدي للمدعي بصفته مبلغ وقدره 11.565.557 د.د. وانتهى بالصرفوفات ومبلغ ألفي دينار مقابل انتداب الحمامة المغلقة. واستأنفت شركة الاتصالات المتنقلة "زين" هذا الحكم بالاستئناف رقم 983 لسنة 2018 ت.د.ح. 7/، وبجلسة 27 يونيو 2018 قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى. طعنت وزارة المالية في هذا الحكم بطريق التمييز الطعن رقم 2407 لسنة 2018 تجاري 1/، وبجلسة 23 أكتوبر 2019، حكمت المحكمة بالتالي:

أولاً : بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بتعيين الحكم الطعون فيه والزمّت الطعون ضدّها المصرفوفات وعشرين ديناراً مقابل انتداب الحمامة. ثانياً: في الاستئناف رقم 983 لسنة 2018 ت.د.ح. برفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف والزمّت المستأنفة بمصرفوفات الاستئناف وعشرين ديناراً مقابل انتداب الحمامة. وفي هذا الشأن صرحت الوكيل المساعد للشئون المالية والضريبية أسيل سليمان السعد الملقى بأن الوزارة تولي اهتماماً كبيراً بالقضايا الضريبية المتطورة بالحاكم لأنها قضايا مال عام وتحصر كل الحرص على متابعتها من خلال تكليف أفضل الكوادر الفنية